ص.ب: 55335 جدة: 21534 - المملكة العربية السعودية
هـاتف: 8337 646 12 966+ فاكس: 1064 637 12 966+

www.itfc-idb.org

itfccorp

itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

تقرير عن التقدم المحرز في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشأن تعزيز التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي

تقرير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك

25-28 نوفمبر 2019
اسطنبول، تركيا

عضو في
IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

المحتويات

أ. مقدمة

02 رسالة من المدير التنفيذي للمؤسسة

03 معلومات موجزة بشأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

04 الإنجازات الرئيسية حتى 30 سبتمبر 2019

05 مقتطفات من قرار لجنة المتابعة الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

ب. عمليات المؤسسة لتمويل التجارة من أجل التنمية

08 استدامة الوصول للطاقة

09 الشكل 1 أكبر خمس دولة مستفيدة من تمويل المؤسسة للطاقة في 2018

09 الشكل 2 محفظة تمويل الطاقة 2005-2018

11 الزراعة والأمن الغذائي

11 الشكل 3 البلدان المستفيدة من تمويل المؤسسة للزراعة سنة 2018

13 الوصول إلى تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

13 حشد الموارد لتمويل التجارة

13 حشد الموارد لتنمية التجارة

ج. تنمية التجارة والأعمال

15 برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

16 مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية

17 مبادرة تبادل المنافع في غينيا "تعافي القطاع الخاص"

18 برنامج منصة إطلاق التصدير

18 البرنامج الدولي لدعم بناء القدرات التجارية والوصول إلى السوق في السنغال

19 منصة إطلاق التصدير بنغلاديش

19 برنامج تنمية تصدير البن الإندونيسي

20 برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرب إفريقيا

21 برنامج تخفيف حدة التكسين الفطري (أفلاتوكسين)

22 الخطة الرئيسية للابتكار في المؤسسة

أ

مقدمة

رسالة من المدير التنفيذي للمؤسسة

إنه من دواعي سروري البالغ أن أقدم إلى الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك، تقرير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عن التقدم الذي أحرزته المؤسسة في النهوض بالتجارة وتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودعم تنفيذ قرارات الدورة الوزارية الرابعة والثلاثين للكومسيك الواردة في هذا الشأن.

وكما تعلمون، بدأت المؤسسة عملياتها في يناير 2008 بتكليف لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة. وتمشياً مع هذا التفويض، تهدف المؤسسة إلى الاعتراف بها كمزود رائد للحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد حققت الشركة، منذ تأسيسها، نتائج جديرة بالثناء في كل من تمويل التجارة وتطوير التجارة. بلغ إجمالي اعتمادات ومصروفات تمويل التجارة التراكمي لـلمؤسسة 49.4 مليار دولار أمريكي و39.8 مليار دولار أمريكي على التوالي في نهاية سبتمبر 2019، وبلغ إجمالي الأموال التراكمية التي حشدت من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة 27.3 مليار دولار أمريكي، مما يعكس الدور الحاسم للمؤسسة بوصفها وسيطًا لتحفيز تعبئة الموارد للمعاملات التجارية عالية القيمة لصالح الدول الأعضاء. في خضم البطء المالي والاقتصادي العالمي المتكرر، نجحت المؤسسة في زيادة موافقاتها على تمويل التجارة، مع التركيز على إحداث تأثير ملموس على التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم أن المؤسسة تواصل تقييم الأثر الإنمائي لتدخلاتها من خلال إطار الأثر الإنمائي الخاص بها.

ويبين هذا التقرير أيضًا كيف ظل دعم تطوير التجارة والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يشكل محور التركيز الرئيسي للمؤسسة.

وفي هذا الصدد، وسعت المؤسسة نطاق شراكاتها مع مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية لتصميم وتنفيذ مساعدات تقنية متعلقة بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال برامجها الرئيسية المختلفة. وتندرج هذه التدخلات في مجال بناء القدرات، وتشجيع التجارة، وتيسير التجارة، وتطوير السلع الاستراتيجية جعل التجارة في صلب السياسة العامة.

وجريًا على العادة، تواصل المؤسسة العمل عن كثب مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق التآزر المطلوب لتطوير وتنفيذ برامج والاستفادة بشكل أكبر من نقاط القوة والخبرات المتبادلة للمساهمة في تحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 واستراتيجية الكومسيك.

وفي السنوات القادمة، سيوجه المزيد من الاهتمام من خلال الإطار الاستراتيجي للمؤسسة، إلى العديد من الأهداف بما في ذلك بناء شراكات لإحداث تأثير التنمية المستدامة من خلال توفير حلول تجارية متكاملة للدول الأعضاء. علاوة على ذلك، تظل المؤسسة، بوصفها جهة فاعلة نشطة على الساحة العالمية، ملتزمة بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وباعتبار المؤسسة أحد رواد التمويل التجاري المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإنها سوف تواصل بذل جهودً لتطوير برامج حسب الحاجة للحلول التجارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسهيل نقل المعرفة والخبرة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتنويع تمويل المؤسسة للتجارة، ودعم تطوير التجارة ومبادرات التعاون في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي الختام، يسر المؤسسة أن تشيد بالثقة التي أولتها إياها الدول الأعضاء وشركاؤها في التنمية في تحقيق رؤيتها ورسالتها.

هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

معلومات موجزة عن المؤسسة

تاريخ بدأ العمليات

January 10

2018-1-10

المقر

جدة،
المملكة العربية السعودية

عضو

IsDB

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التكليف

الإسهام في التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال النهوض بالتجارة

رأس المال المصرح به 2019

3

مليار دولار أمريكي

رأس المال المكتتب به 2019

856.2

مليون دولار أمريكي

رأس المال المدفوع 2019

746.82

مليون دولار أمريكي

عمليات التمويل التجاري التراكمية المعتمدة (2008 -الربع الثالث 2019)

730
عملية

بإجمالي
49.4
مليار دولار أمريكي

السحوبات التراكمية (2008 -الربع الثالث 2019)

39.8

مليار دولار أمريكي

الموافقات التراكمية (2008 -الربع الثالث 2019) حساب القطاعات

الطاقة	الزراعة	الصناعة	التمويل
36,641 مليون دولار أمريكي	6,025 مليون دولار أمريكي	2,206 مليون دولار أمريكي	4,540.8 مليون دولار أمريكي

الموافقات التراكمية (2008 -الربع الثالث 2019) حساب الأقاليم

شمال إفريقيا والشرق الأوسط/ آسيا/ رابطة الدول المستقلة	Africa
43 مليار دولار أمريكي	6.65 مليار دولار أمريكي

العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي قدمت لها الخدمة (2008 -الربع الثالث 2019)

42

دولة عضو

عمليات تمويل التجارة المعتمدة 2018

5.2

مليار دولار أمريكي

سحوبات 2018

4.58

مليار دولار أمريكي

عدد العمليات 2108

70

الإنجازات الرئيسية

حتى 30 سبتمبر 2019

استنادا على إنجازات المؤسسة في الأحد عشر عاما الأولى، تمكنت المؤسسة من بلوغ قيمة موافقات وسحوبات، في نهاية الربع الثالث من عام 2019، 4 مليار دولار و4.2 مليار دولار أمريكي على التوالي، وهي تتفق مع الأهداف السنوية المحددة بـ 6.2 مليار دولار و5.0 مليار دولار أمريكي على التوالي.

تصنيف موديز الائتماني -منحت خدمة المستثمر في موديز للمرة الأولى تصنيف مصدر طويل الأمد بدرجة A1 للمؤسسة بنظرة مستقبلية مستقرة. يعد هذا التصنيف الائتماني إنجازًا رائعًا سوف يمكن المؤسسة من الوصول بشكل أفضل إلى الاقتراض من الأسواق الخارجية بأسعار جذابة. في الوقت نفسه، سوف يسهل ذلك حشد الموارد من المؤسسات المالية. كذلك منحت موديز للمرة الأولى تصنيف مصدر قصير الأمد بدرجة P1 للمؤسسة. يعكس هذا الإنجاز التاريخي المركز القوي لرأس المال لدى المؤسسة، والسيناريوهات المعتدلة لحشد الموارد، والممارسات الاستثمارية الحصيفة للخزانة، والسياسات الملائمة لإدارة السيولة.

اعتماد برامج التجارة المتكاملة تعتمد المؤسسة الابتكار في الطرق التي تهيكل بها العمليات من خلال إدخال برامج التجارة المتكاملة. يتم تعريف المشروعات كنهج يشمل تمويل التجارة مع تدخل لتنمية التجارة من قبيل تنمية القدرات.

إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية - أطلقت المؤسسة برنامجًا رائدًا لتطوير التجارة، يهدف إلى تعزيز التجارة بوصفها أداة لتوسيع الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في الدول الأعضاء العربية والدول الإفريقية جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العربية. في عام 2019، أصبحت مصر عضوًا كامل العضوية، بينما تتمتع السنغال وتونس والمملكة العربية السعودية بصفة مراقب.

تدشين برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرب إفريقيا-أطلقت المؤسسة هذا البرنامج الرائد في بوركينا فاسو عام 2018، بهدف بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أعضاء مختارة لتمكينها من الاستفادة من خطوط التمويل التي تقدمها المؤسسة إلى البنوك الشريكة في تلك البلدان. في 2019 دشنت المؤسسة في السنغال برنامجًا نموذجيًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع بنك كوريس والهيئة العامة للنهوض بريادة المشاريع للنساء والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وفي هذا الإطار، سوف يتم اختيار 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في جميع القطاعات موزعة بين 50 مؤسسة رقمية صغيرة ومتوسطة و50 مؤسسة جديدة. من المتوقع أن يبدأ الجانب المصرفي في كلا البلدين في نهاية الربع الرابع من 2019

تدشين برنامج منصة إطلاق التصدير-في عام 2019، عقدت المؤسسة شراكة مع مكتب تيسير التجارة في كندا، لإطلاق وتنفيذ برنامج بناء القدرات في دكا مع انطلاق مشروع بعنوان "منصة إطلاق التصدير، بنغلاديش". يهدف المشروع إلى تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية وتزويد منظمة ترويج التجارة المحلية (مجلس ترويج الأعمال) بالقدرة على تقديم التدريب التجاري وخدمات الدعم للمصدرين البنغلادشيين والمصدرين المحتملين. ويتم تنفيذ المشروع على مرحلتين: تركز المرحلة الأولى على "تدريب المدربين"، بينما تهدف المرحلة الثانية إلى مساعدة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة للوصول إلى السوق الكندية (دعم الوصول إلى السوق الكندية).

برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية هو برنامج متعدد المانحين ومتعدد البلدان ومتعدد الوكالات، ويهدف إلى "تعزيز التجارة العربية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل التجارة". خلال المرحلة الأولى من برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية (2013-2018)، الذي صممته وأطلقته المؤسسة نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تم تنفيذ 28 مشروعًا في 19 دولة عربية. وبناء على ذلك، دعت القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت (2019/1/20) المؤسسة إلى إعداد خارطة طريق لتصميم وإطلاق المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية، حيث تم اختيار شركة الاستشارات الألمانية (BKP المستشارين الاقتصاديين) لهذه المهمة. من المتوقع الانتهاء من وثيقة برنامج المرحلة الثانية والموافقة عليها في الربع الأول من عام 2020.

تنفيذ عملية إعادة هندسة الأعمال -تم من خلال مشروع عملية إعادة هندسة الأعمال مراجعة وتقييم جميع العمليات التجارية الأساسية، وتم إجراء تقييم مفصل للفجوات للتحقق من صحة العمليات ومواءمتها وتعزيزها لضمان ملاءمتها لنموذج التشغيل المستقبلي للمؤسسة.

تنفيذ استراتيجية التحول -حققت المؤسسة إنجازًا هامًا آخر من خلال تنفيذ خارطة طريق ثلاثية للتحول (2017-2019). تهدف هذه الخطوة إلى بناء نموذج عمل هيكلي جديد قادر على تحقيق عوائد مستدامة، ونمو عبر أسواق التمويل التجاري، وتطوير منتجات جديدة وخطوط أعمال جديدة، وحضور جيد على المنصات العالمية وتحقيق التميز التنظيمي.

في عام 2019، عززت المؤسسة نظام القياس لإطار تأثيرها الإنمائي عن طريق زيادة الدقة الكلية للإطار، مما يسمح بتحديد تأثير التطوير على مستوى أكثر تفصيلاً. بلغ إجمالي عدد المؤشرات الآن 54 مقارنةً بـ 36 في مؤشر إطار الأثر الإنمائي السابق. تم تحديد واختبار المؤشرات الإضافية على أساس المدخلات المقدمة من إدارات المؤسسة فيما يتعلق بمساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستخدام أفضل الممارسات في مؤسسات التنمية الأخرى.

بين الشهر السادس والشهر التاسع 2019، أجرت المؤسسة تقييماً لأداء برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين (التكسين الفطري) (التجريبي 1) في غامبيا لتحديد نتائج البرنامج وتحديد الإنجازات والقضايا الرئيسية التي يمكن أن تكون بمثابة دروس للعمليات المستقبلية. وفي هذا الإطار، عقدت بعثة التقييم اجتماعات في بانجول مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البرنامج، وكذلك مناقشات جماعية في منطقة الضفة الشمالية مع منتجي الفول السوداني والمنظمات الأهلية. تمت صياغة عدد من التوصيات لتعزيز التدخلات المماثلة في المستقبل.

مقتطفات من قرارات الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك

(اسطنبول، 26-29 نوفمبر 2018)

35- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء المعنية المشاركة الفعالة في الأنشطة المقرر تنظيمها بواسطة مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ITCD) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية) (والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة ودعت هذه المؤسسات إلى إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل مدة كافية من الاجتماعات لضمان مشاركتهم الفعالة.

56-أعربت اللجنة عن تقديرها لأنشطة تمويل التجارة وتشجيع وتطوير التجارة التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وحشد التمويل من الاسواق العالمية وشركاء التنمية لتمويل العمليات التجارية في الدول الأعضاء، بما من شأنه المساهمة بوصول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 25 في المئة.

57-رحبت اللجنة بعمليات الاعتماد والصرف المجمعة الصادرة عن المؤسسة الدولية الإسلامية تمويل التجارة في مجال تمويل التجارة التي بلغت 43.9 مليار دولار امريكي و34.5 مليار دولار أمريكي على التوالي، وبلغ إجمالي عمليات الاعتماد والصرف في العام 2017 قيمة 4.7 مليار دولار أمريكي على التوالي منذ إنشائها وحتى الآن.

58-أثنت اللجنة على جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نموًا وأحاطت علماً بجهودها إزاء تنويع محفظتها وتوسيع نطاق التمويل ليشمل التمويل الإضافي للقطاع الزراعي مما عاد بأثر مباشر وبارز على زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات الصادرات والتخفيف من حدة الفقر.

59-دعت اللجنة الدول الأعضاء لاستكمال متطلبات العضوية لمؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، كي يتسنى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تنفيذ ولاتها بنجاح.

60-أحيطت اللجنة علماً بمبادرات تعزيز النشاط التجاري وتطوير القدرات التي نفذتها لمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)ضمن برامجها العديدة البارزة بما في ذلك مبادرة دعم التجارة للدول العربية (AFTIAS) والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى (SPCA) والبرنامج العربي لإفريقي لمد الجسور التجارية (AATB) وصندوق تنمية التجارة، وبرنامج غرب أفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنتدى تنمية التجارة بهدف تعزيز الوعي في القطاعات الخاصة حول أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

61-أحيطت اللجنة علماً أحيطت اللجنة بالجهود المبذولة من قبل مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية في تنفيذ برامج التجارة المتكاملة للتنمية السلعية بما في ذلك برنامج تنمية القهوة في إندونيسيا، وبرنامج الربط العكسي في غينيا وبرنامج جسر القطن.

62-كما أخذت اللجنة علماً بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سبيل تنويع آليات التمويل الإسلامية ودعم برامج التدريب المتعلقة بالتمويل الإسلامي وتعزيز حلول التمويل الإسلامي في المحافل الدولية.

63-أحيطت اللجنة علماً ببرنامج بناء القدرات رفيع المستوى التابع للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) والمقدم لبلدان رابطة الدول المستقلة وأفغانستان بشأن استقصاء معلومات الأسواق، وذلك ضمن برامج المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، والمقدمة للدول الاعضاء، ويدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى الانضمام ودعم هذه الجهود.

64-أشادت بمؤسسة تمويل التجارة الإسلامية لتنظيم اجتماع مجلس الإدارة الأول لبرنامج "الجسور التجارية العربية الإفريقية" (AATB)في المغرب، والذي يدعو مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية إلى مواصلة التنفيذ الناجح لخطة العمل من أجل تعزيز التدفقات التجارية بين المناطق العربية والأفريقية، ودعت الدول الأعضاء في كلا المنطقتين إلى دعم مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية والتعاون معها لتنفيذ هذا البرنامج.

65-أشادت بجهود مؤسسة تمويل التجارة الإسلامية لتنفيذ برنامج تخفيف سموم الأفلاتوكسين في غامبيا.

COMCEC

OTUZ DÖRDÜNCÜ
OPLANTISI
34th
COMCEC
MINISTERIAL SESSION
TRENTE QUATRIÈME SESS
DU COMCEC
FOURTH SESSION
THE COMCEC
الاجتماع الرابع والثلاثون
للكومسيك
SESRIC
OIC
IDB
ITFC
ICIEC
ICD

COMCEC
MINISTERIAL SESSION
TRENTE QUATRIÈME SESSION
DU COMCEC
الاجتماع الرابع والثلاثون
للكومسيك

ب

عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل التنمية

تضطلع المؤسسة بمهامها من خلال خطي عمل أساسيين: 1) تمويل التجارة 2) تنمية التجارة. على جانب التمويل التجاري، تقدم المؤسسة تمويلًا للتجارة يشمل الحكومات السيادية وشركات القطاعين العام والخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خطوط التمويل المقدمة للبنوك المحلية والإقليمية.

وكانت إنجازات المؤسسة منذ إنشائها في عام 2008 (1429 هـ) حتى عام 2018 ملحوظة في كل من مجالات تمويل التجارة وتطوير التجارة. بلغ إجمالي الموافقات والمصروفات التراكمية 45.4 مليار دولار أمريكي و35.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي. بلغ إجمالي الأموال التراكمية التي تم تعبئتها من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة 27.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الدور الحاسم لـلمؤسسة بوصفها أداة محفزة لجذب التمويل للمعاملات التجارية ذات القيمة العالية لصالح الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، تواصل المؤسسة تقديم التمويل إلى العديد من الدول الأعضاء بموجب الاتفاقات الإطارية متعددة السنوات المعمول بها للعديد من العملاء السياديين أصحاب المعاملات عالية القيمة. تواصل المبادرات الإقليمية مثل مبادرة إفريقيا إحراز تقدم ملحوظ.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تمت مواجهتها في عام 2018، كان أداء المؤسسة جيدًا بشكل ملحوظ. وظلت مرنة في تنفيذ ولايتها من خلال الحفاظ على دعمها، كما يتضح من تأثير تدخلها في الدول الأعضاء وما قدمته من قيمة مضافة. ومن ثم، تم تخصيص 32% لأقل البلدان نمواً من إجمالي الموافقات على تمويل التجارة. بالإضافة إلى ذلك، دعمت 75% من الموافقات، وقيمتها 3.9 مليار دولار أمريكي، التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن حيث المقارنة بين السنة وبين السنة التي قبلها، ارتفعت الموافقات على التمويل التجاري بنسبة 6 % في عام 2018، حيث ارتفعت من 4.90 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 5.20 مليار دولار أمريكي، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء من أفريقيا جنوب الصحراء او رابطة الدول المستقلة واصلت مواجهة التحديات السلبية المستمرة لتأثير انخفاض أسعار السلع الأساسية 2015-2016 ونقص العملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن الزيادة في موافقات تمويل التجارة تعكس التحسينات المتواضعة في بيئة السوق، لا سيما الزيادة في أسعار النفط واستقرارها في عام 2017 واستمرارها حتى عام 2018.

وبلغت قيمة موافقات المؤسسة وسحوباتها، في نهاية الربع الثالث من عام 2019، 4 مليار دولار و4.2 مليار دولار أمريكي على التوالي، وهي تتفق مع الأهداف السنوية المحددة بـ 6.2 مليار دولار و5.0 مليار دولار أمريكي على التوالي.

وتواصل المؤسسة تعزيز تأثيرها الإنمائي من خلال توضيح الإنجازات الملحوظة في الابتعاد عن نموذج الدعم التجاري القائم على المعاملات إلى نهج قائم على البرامج، حيث يتم دمج عمليات التمويل التجاري في تنمية التجارة وبناء القدرات من أجل مضاعفة التأثير الإنمائي. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المؤسسة الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على تضامنها مع الدول الأعضاء في القطاعات التي تعتبر أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة وصول قطاعات الطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل.

وفي هذا الصدد، بلغ التمويل التراكمي من المؤسسة لقطاع الطاقة 36.64 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ تمويل قطاع الأغذية والزراعة 6.03 مليار دولار أمريكي، والقطاع الصناعي 2.2 مليار دولار أمريكي وخط التمويل (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) 4.54 مليار دولار أمريكي.
بينما نتطلع إلى الأمام، مع الأخذ في الاعتبار ظروف السوق، تكتسب المؤسسة زخمًا وتتجه إلى عام 2020 بقوة وثقة لتنفيذ ولايتها لخدمة دولها الأعضاء من خلال "تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل".

استدامة الوصول للطاقة

إن الإمداد المستدام وغير المنقطع للطاقة هو مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تساعد المؤسسة الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على مكافحة الفقر من خلال توفير التمويل اللازم لضمان إمدادات كافية من الطاقة، والتي لها تأثيرات متعددة على الإنتاجية، والصحة، والتعليم، والعمالة المستدامة، والأمن الغذائي وأمن الطاقة.

ولذلك، يعد تحسين الوصول إلى الطاقة أمرًا ضروريًا لإطلاق إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأسرع في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تعتبر المؤسسة دعم قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتها وأهدافها. وعليه، ظلت المؤسسة في عام 2018 شريكًا موثوقًا وصامدًا في توفير التمويل الذي بلغ 3.496 مليون دولار أمريكي لتأمين إمدادات الوقود والكهرباء من أجل الحفاظ على توليد الكهرباء بشكل مستقر والوصول إلى عدد كبير من السكان بمن فيهم السكان المقيمين في المناطق الريفية.

الشكل 1: أكبر خمس دولة مستفيدة من تمويل المؤسسة للطاقة في 2018 (بملايين الدولارات الأمريكية)

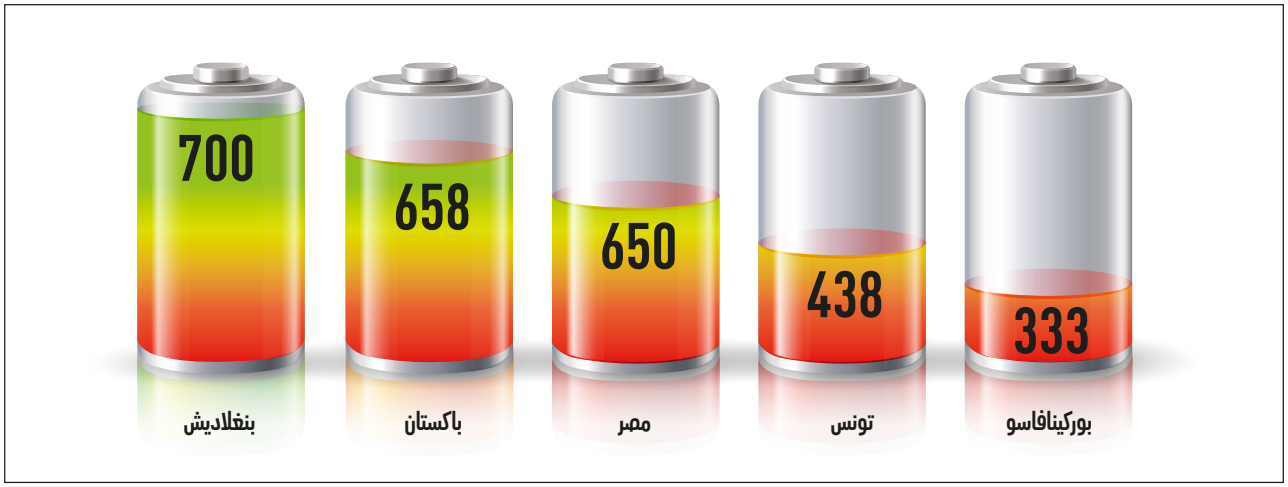

وفي كثير من الدول الأعضاء التي لا يوجد فيها سوى عدد محدود من الممولين الراغبين والقادرين على تمويل المعاملات المتعلقة بقطاع الطاقة، والتي تحتاج في كثير من الأحيان تمويلًا كبيرًا، تقوم المؤسسة مقام الأداة الحافزة في تعبئة الموارد من الأسواق الدولية لتمويل الصفقات المشتركة كبيرة الحجم.

الشكل 2: محفظة المؤسسة لتمويل الطاقة 2008-2018

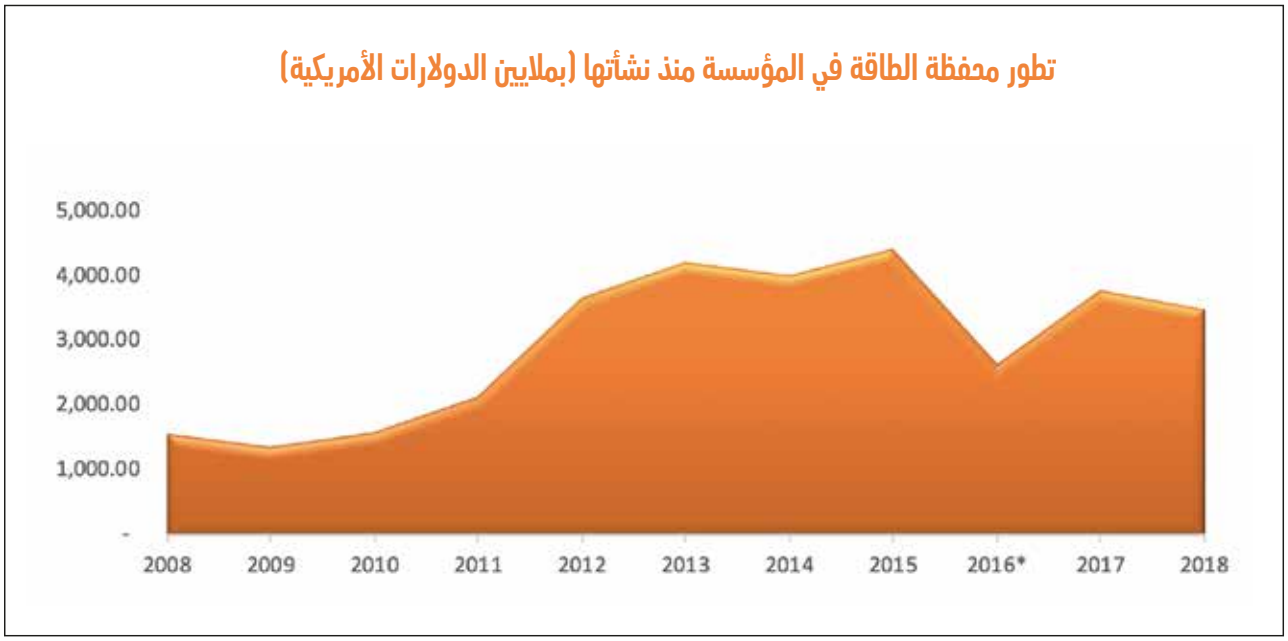

وفي عام 2018، انتعش تمويل قطاع الطاقة بالدولار، مما عكس تعزيز استقرار أسعار النفط، بالإضافة إلى زيادة الطلب على تمويل النفط من بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك، من الناحية التاريخية، كان حجم التمويل أعلى خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2012-2015). أثرت هذه البيئة على تمويل المؤسسة نحو قطاع الطاقة من خلال النتائج التالية:

- شكل تمويل منتجات الطاقة 67 % من إجمالي الموافقات في عام 2018، موزعة على نحو متوازن بين تمويل النفط الخام والمنتجات البترولية.
- ذهب الجزء الأكبر من التمويل المرتبط بالطاقة لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

شكل تمويل منتجات الطاقة

%67

من إجمالي الموافقات في عام 2018

الزراعة والأمن الغذائي

وتستمر عمليات المؤسسة في قطاع الزراعة في تغطية السلع التي تساعد الدول الأعضاء على توفير فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة توفر دعماً هاماً للأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتم تخصيص جزء كبير من محفظة التمويل التجاري للقطاع الزراعي، الذي له تأثير قوي على تعزيز الأمن الغذائي للبلدان. في الواقع، تمثل الزراعة أكبر حصة (59 %) من محفظة التمويل التجاري للمؤسسة في أفريقيا جنوب الصحراء. على الرغم من أن التمويل الزراعي مخصص في المقام الأول للمحاصيل النقدية (أي القطن والفول السوداني)، فهو يساعد على تعزيز الأمن الغذائي حيث يستخدم الفلاحون جزءًا من المدخلات الزراعية التي يشملها التمويل لزراعة المحاصيل الغذائية. كما يتيح التمويل للفلاحين تلقي مدفوعات في الوقت المناسب نظير محاصيلهم، وبالتالي زيادة دخل أسرهم.

وبالإضافة إلى التدخلات في أفريقيا جنوب الصحراء، قدمت المؤسسة أيضًا تمويلًا للسكر وزيت النخيل (إندونيسيا)، وكذلك الأرز والقطن (تركيا).

فيما يلي بعض التدابير المتخذة لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة دعم القطاع الزراعي:

- التآزر والشراكة مع إدارة الزراعة في البنك الإسلامي للتنمية للتعاون على زيادة التمويل لقطاع الزراعة في الدول الأعضاء.
- توفير حلول متكاملة للتجارة.
- ربط المنتجين مباشرة بالمشترين في الدول الأعضاء.

وفي عام 2018، بلغت الموافقات الإجمالية لقطاع الزراعة 749.6 مليون دولار أمريكي وشكلت 14.4 % من إجمالي محفظة التمويل، التي حصلت على ثاني أكبر مخصص بعد الطاقة. وخلال تلك السنة، وافقت المؤسسة على 12 عملية لقطاع الزراعة في 6 دول أعضاء. انظر الشكل 3 للحصول على التفاصيل حسب البلدان

الشكل 3: البلدان المستفيدة من تمويل المؤسسة للزراعة في عام 2018

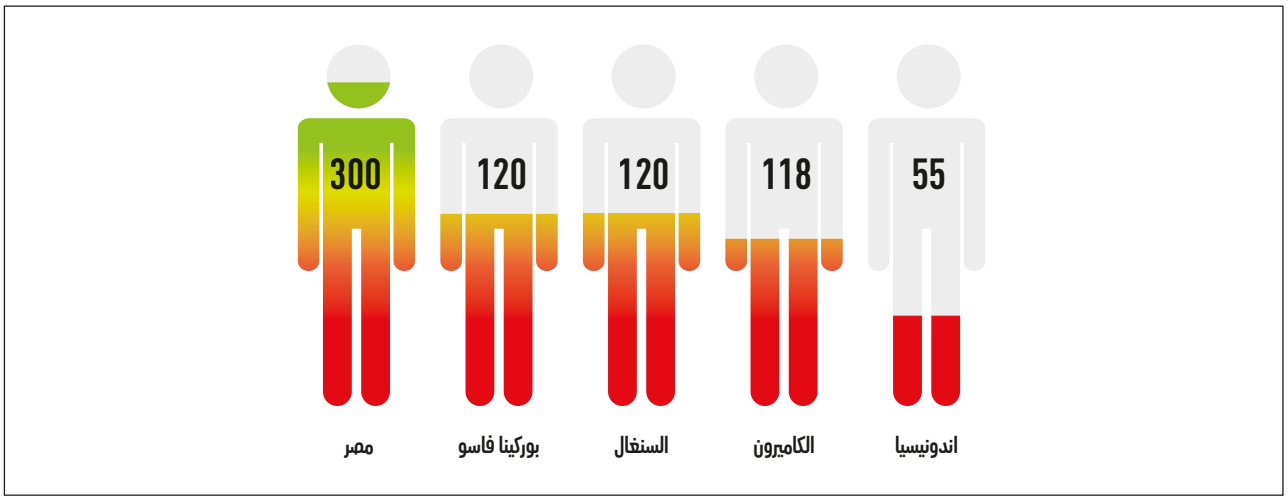

وفيما يلي السمات الرئيسية لتمويل المؤسسة في هذا القطاع:

- تتسم محفظة الزراعة بالتوازن بين الاستيراد الاستراتيجي للسلع الأساسية (مثل السكر الخام والمكرر والأسمدة ومدخلات زراعية أخرى) ودعم سلع التصدير الرئيسية (مثل القطن والفول السوداني والحبوب)؛
- استحوذت إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الحصة الأكبر في هذه المحفظة حيث كان المستفيدون الرئيسيون مصر وبوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وإندونيسيا.
- بالإضافة إلى التدخلات في أفريقيا جنوب الصحراء، قدمت المؤسسة أيضًا تمويلًا لدعم المنتجات ذات الصلة بالزراعة مثل الأرز (جزر القمر)، وحبوب البن وزيت النخيل (إندونيسيا)، والقمح والسكر (طاجيكستان)، وكذلك زيت الطعام وفول الصويا (مصر).

بلغت الموافقات الإجمالية لقطاع الزراعة

749.6

مليون دولار أمريكي

في عام 2018

الوصول إلى تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد، حيث تضطلع هذه المؤسسات بدورٍ هامٍ في خلق فرص عمل وتخفيف حدة الفقر وتوليد الدخل. ومع ذلك، فإن الوصول المحدود إلى التمويل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة يظل عقبة رئيسية أمام توسع أعمالها ونموها. ومن ثم، منحت المؤسسة في إطار الاستراتيجية العشرية، أولوية أكبر لإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية لتوفير مصادر وأساليب تمويل بديلة لدعم القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل الوصول إلى عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، توفر المؤسسة تمويل مرابحة للمؤسسات المالية المحلية من خلال تمويل مرابحة من خطوتين وآليات تمويل خطوط للمصارف التي قدم بدورها التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء القطاع الخاص. لا يسهم هذا في توفير الوصول إلى التمويل المطلوب فحسب، ولكنه يساعد أيضًا في الترويج للخدمات المصرفية الإسلامية حيث يتم تعريف البنوك الشريكة بأدوات التمويل الإسلامي. يسهم ذلك في المصرفية الإسلامية حيث يتم تعريف البنوك الشريكة بأدوات التمويل الإسلامي.

وتماشيا مع ما ورد أعلاه، واصلت المؤسسة في عام 2018 تعزيز تعاونها مع الشراكات القائمة وبذلت جهودًا جديدة لإقامة شراكات جديدة مع المؤسسات المالية بهدف تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل اللازم لعملياتها التجارية.

وبذلت مؤسسة المؤسسة جهودًا كبيرة في عام 2018 لإقامة شراكات مع مؤسسات مالية محلية لتوفير مصادر تمويل بديلة للمشاركين في القطاع الخاص ونجحت في إقامة شراكات جديدة مع ست مؤسسات مالية للوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخدمتها.

ومن خلال تمويل المرابحة المكون من خطوتين وخطوط التمويل للبنوك، التي بلغت 635.8 مليون دولار أمريكي، بلغ إجمالي تمويل القطاع الخاص للمؤسسة 837.8 مليون دولار أمريكي في عام 2018.

حشد الموارد لتمويل التجارة

على الرغم من تحديات عام 2018، نجحت المؤسسة في حشد ما مجموعه 2،983 مليون دولار أمريكي من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركائها في التمويل المشترك لتمويل 36 عملية مشتركة لصالح 15 دولة عضو. تمثل الأموال المعبأة من السوق 58 % من إجمالي تمويل التجارة المقدم من المؤسسة في تلك السنة.
وفي عام 2019، نجحت المؤسسة في تعبئة ما مجموعه 3.591 مليون دولار أمريكي من إلى الشهر الأول حتى الشهر الثامن من عام 2019، منها 2,414.2 مليون دولار أمريكي من موارد خارجية. تمثل الأموال المعبأة من السوق 67 % من إجمالي الموافقات.

حشد الموارد لتنمية التجارة

تشمل جهود حشد موارد تنمية التجارة حشد الموارد لصندوق تنمية التجارة، واستطلاع تخصيص نسبة من صافي دخل من المؤسسة لأنشطة تنمية التجارة، والمساهمات الأخرى من المؤسسة، والبنك الإسلامي للتنمية والجهات المانحة الأخرى، والتبرعات الموجهة نحو المشاريع ورعايتها. سيكون الشركاء، مثل الإطار المتكامل المعزز والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والشركاء الآخرين غير التقليديين مثل مراكز الفكر والمؤسسات، من العوامل الرئيسية في زيادة حشد أموال المؤسسة لتدخلات تنمية التجارة. مع بداية الربع الرابع من 2019، حشدت المؤسسة 261.605 دولار أمريكي لأربعة مشاريع لتنمية التجارة في الزراعة والمؤسسات المالية وبناء القدرات وتشجيع التجارة. هناك العديد من المشاريع الأخرى التي يتم حاليًا حشد موارد لها، وسيمثل مجموع ما يحشد لها من موارد ما بين 800.000 ومليون دولار أمريكي خلال هذه السنة.

٢

تنمية التجارة والأعمال

ينشأ نشاط تنمية التجارة في المؤسسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تكليفها بتعزيز التجارة في هذه البلدان. كما تتضح أنشطتها في إطار شعار المؤسسة "تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل"، وهو الهدف النهائي للمؤسسة من خلال أنشطتها المختلفة. لهذا الغرض، يتم تنفيذ البرامج التجارية من خلال البرامج الرائدة والحلول التجارية المتكاملة والتدخلات المستهدفة.

وفيما يتعلق بمجال تنمية التجارة، تقدم المؤسسة في إطار استراتيجيتها المعتمدة 2016-2025، حلولا متكاملة للتجارة، تجمع بين التمويل التجاري وعناصر تطوير التجارة والمصممة لمعالجة بعض تحديات تنمية التجارة في البلدان الأعضاء فيها. في هذا الصدد، تمزج المؤسسة تدخلاتها في تنمية التجارة، بما في ذلك المساعدات الفنية المتصلة بالتجارة، بحلولها لتمويل التجارة به في تصميم وتنفيذ برامج تنمية وتكامل تجاري محلي وإقليمي.

وتشمل بعض الأمثلة للبرامج المتكاملة للتجارة: (1) البرنامج الإندونيسي لتنمية صادرات البن، (2) الحل المتكامل للتجارة في أوزبكستان، (3) برنامج غرب إفريقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشمل جميع هذه المشروعات مكونات تنمية التجارة وتمويل التجارة، بهدف مواجهة التحديات المزدوجة للقطاعات والبلدان مثل محدودية فرص الحصول على التمويل والأسواق الدولية، وتطوير القدرة التنافسية القطاعية والإقليمية من خلال تنفيذ برامج تنمية القدرات وتدابير تيسير التجارة.

وفيما يلي نظرة عامة على المبادرات والمشاريع المتاحة ضمن التجارة وتطوير الأعمال.

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

لا يعكس مستوى التجارة الإقليمية بين الدول العربية والدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الإمكانات التجارية بين المنطقتين. نتيجة لذلك، اتفق كل من البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وبرنامج التصدير السعودي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على تشكيل منصة شراكة لمعالجة هذه المسألة من خلال تطوير برنامج تعزيز التجارة الإقليمية لتعزيز التجارة بين المنطقتين.

وبعد الإطلاق الرسمي للبرنامج خلال الفترة من 22 إلى 2/23/ 2017، تم التركيز على إنشاء هيكل حوكمة سليم على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدمج البرامج والمبادرات المختلفة لأعضاء المجموعة بموجب هذا البرنامج. في هذا الصدد، أنشأ رئيس البنك الإسلامي للتنمية اللجنة التوجيهية لبرنامج البنك الإسلامي للتنمية الخاص بجسور التجارة العربية الإفريقية لتنسيق تدخلات إدارات ومجمعات البنك الإسلامي للتنمية في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية. علاوة على ذلك عُقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية يومي 1 و2 نوفمبر 2018 بمشاركة الدول الأعضاء في مجلس الإدارة بالإضافة إلى المؤسسات الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ إطلاق البرنامج، تقود المؤسسة الجهود المبذولة لتنفيذ مختلف المشاريع والأنشطة ضمن برنامج عمل سنوي مصادق عليه. انعقد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية في 5 أبريل 2019 في مراكش. ناقش الاجتماع عدد من الوثائق والقرارات المتعلقة بإدارة وتنفيذ البرنامج ووافق عليها. فيما يلي أمثلة للأنشطة التي تم تنفيذها:

- الدورة الأولى من لقاء المصدرين والمستوردين العرب والأفارقة لمنتجات الأدوية والمعدات الطبية،
- منتدى أعمال بين دول التجمع الاقتصادي لغرب إفريقيا ودول اتفاقية أغادير ،
- منتدى حول "تشجيع الصادرات العربية إلى إفريقيا"،
- المنتدى الأول لتمويل التجارة العربية الأفريقية،
- الدورة الثانية من لقاء المصدرين والمستوردين العرب والأفارقة لمنتجات للأدوية والمعدات الطبية، (القاهرة، ديسمبر 2018)،
- الدورة الثانية من لقاء المصدرين والمستوردين العرب والأفارقة بشأن المنتجات الزراعية الغذائية، التي عقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، (30 /4-1/5/ 2019).

وحدد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية في 2019/11/7 في داكار، جمهورية السنغال. على هامش هذا الاجتماع الهام، تمت برمجة الفعاليات التالية في الفترة من 6 إلى 8 /11/ 2019:

- إطلاق برنامج مختبر المدرسة التابع لبرنامج المجمع الشريف للفوسفاط (OCP School Lab) تحت مظلة مد جسور التجارة العربية الإفريقية.
- إطلاق برنامج السنغال الرائد لغرب إفريقيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- لقاء المصدرين والمستوردين العرب والأفارقة لمنتجات قطاع الأدوية تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية؛

مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية

ومن أجل تعزيز التعاون والتكامل التجاري بين الدول العربية، وبينها وبين بقية العالم، اتخذت المؤسسة مبادرة لتصميم وتنفيذ برنامج لتنمية التجارة الإقليمية مع تركيز خاص على "تعزيز التكامل الإقليمي" لدعم النمو والتطور الاقتصادي. تم إعداد وإطلاق مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية في ديسمبر 2013. تتمثل أهداف برنامج المبادرة بشكل أكثر تحديداً، في:

- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال إصلاحات السياسات التجارية وتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات دعم التجارة؛
- تعزيز جانب العرض التجاري وتكامل سلسلة القيمة؛
- تعزيز قدرة منظمات التعاون التجاري الإقليمية ودون الإقليمية على إدارة سياسات وبرامج التكامل التجاري بشكل أفضل.

وتم اختيار خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو)، وجامعة الدول العربية، والبحثات الدائمة للدول العربية في جنيف، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومركز تدريب التجارة الخارجية في مصر، والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية في المغرب والأكاديمية العربية لتكنولوجيا العلوم والنقل البحري لتكون الوكالات المنفذة للمشروعات التي وافق عليها برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية.

وتهدف المشروعات المشار إليها التي تمت الموافقة عليها ونفذت في إطار برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول العربية الأعضاء على تطوير استراتيجيات التصدير الوطنية وتحسين قدراتها المؤسسية والبشرية في مجال تنمية التجارة وتيسير التجارة. من هذا المنظور، تم اعتماد 28 مشروعًا لـ 19 دولة عربية (4 من أقل البلدان نمواً، و9 دول متوسطة الدخل و6 دول مرتفعة الدخل).

وأعرب آخر اجتماع لمجلس إدارة برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية في الشهر الأول من 2019، عن ارتياحه لنتائج تقييم البرنامج الذي تم تنفيذه في عام 2018، الذي أكد أهمية الدروس المستفادة، بالإضافة إلى التوصيات التي سيتم تطبيقها على البرنامج في مرحلته الثانية. وأيد قرار القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت (2019/1/20)، داعياً المؤسسة إلى إعداد المرحلة الثانية من البرنامج بالتعاون مع جامعة الدول العربية والدول العربية.

وجدير بالذكر أن شركة استشارات مستقلة (Ghubril Ltd) ومكتب تيسير التجارة -كندا، أجريا تقييمًا للبرنامج في عام 2018. بين التقييم إلى أنه على الرغم من أنه يمكن تحسين التصميم إلا أن معظم الذين أدلوا بمعلومات أساسية يعتبرون برنامج المعونة من اجل التجارة للدول العربية ملائمًا للغاية ومطلوبًا للمنطقة. على الرغم من اختلاف أعضاء جامعة الدول العربية البالغ عددهم 22 عضوًا، إلا أنهم يشتركون في الإرادة والحاجة إلى تعزيز التجارة البينية، وتبسيط البيئة أمام منشآتهم التجارية، وتخفيف الحواجز التجارية وتيسير تبادل البضائع عبر الحدود. الدروس الرئيسية المستفادة من التقييم هي:

- يعد تعيين أصحاب المصلحة والعملية التشاورية أمرًا بالغ الأهمية؛
- يشكل الالتزام المستمر والملكية والمسؤوليات المشتركة للدول الأعضاء عوامل حاسمة للنجاح؛
- تعد الموارد المالية والبشرية الكافية ضرورية لإدارة البرامج بفعالية وكفاءة وفعالية.
- تساعد نقاط الاتصال المؤسسية الدول العربية على المشاركة المستمرة في البرنامج؛
- لا يؤدي ارتفاع عدد المشاريع ولا تنفيذ عدد قليل من المشاريع الكبيرة، في حد ذاته، إلى مستوى عالٍ من الفعالية. يجب اختيار كل مشروع سيتم تمويله بناءً على مزاياه الخاصة.

وبناءً على نتائج التقييم المستقل المشار إليه والقرار المتخذ في القمة الاقتصادية العربية الرابعة بتصميم وإطلاق المرحلة الثانية من البرنامج، تعاقدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع شركة ألمانية (BKP Economic Advisors GmbH) في يوليو 2019 لتصميم النسخة الثانية من البرنامج. وبالتالي، يعتزم الموافقة على وثيقة النسخة الثانية من البرنامج بحلول الربع الأول من عام 2020.

مشروع تبادل الروابط بين غينيا وتونس لتعزيز سلسلة القيمة لتصدير المنتجات الزراعية الغينية:

معلومات أساسية

- خلال زيارة فخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، لمقر البنك الإسلامي للتنمية في أغسطس 2017، طلب دعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تطوير قطاع التصدير، وخاصة المنتجات الزراعية.
- بناءً على هذا الطلب، تعاون البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدعم غينيا لتعزيز سلسلة القيمة لتصدير منتجاتها الزراعية من خلال آلية تبادل الروابط. تم اختيار تونس لتكون مقدم المعرفة والخبرة العملية في ضوء التجربة السليمة للمؤسسات التونسية في تصدير المنتجات الزراعية.

هدف المشروع ومقصده

- الهدف الرئيسي للمشروع هو المساهمة في جهود حكومة غينيا نحو تطوير وتحسين سلسلة القيمة بأكملها لتصدير المانجو والكاجو.
- والمقاصد المحددة للمشروع هي: (أ) دعم القدرات التقنية والتنظيمية للمؤسسات المسؤولة عن تعزيز صادرات المانجو والكاجو؛ (ب) الربط بين قطاعي المانجو والكاجو وتعزيز قدرتهما على وضع استراتيجيات وخطط لتطوير سلسلة القيمة الموجهة نحو السوق؛ (ج) تنويع العرض القابل للتصدير لقطاع المانجو بفضل تطور نشاط المانجو المجفف؛ (د) ترقية الشركة الغينية للتعبئة والكرتون ومحطة كانكان للتغليف؛ (هـ) دعم المؤسسات والمشغلين الاقتصاديين لسلسلتي القيمة في عملية الوصول إلى الأسواق وتدريب مستشاري التصدير.

وعناصر المشروع هي: (أ) تحسين النظام الإيكولوجي لسلسلة قيمة الصادرات عن طريق تعزيز قدرات مؤسسات دعم الصادرات وربط المراحل / مكونات سلسلة القيمة عن طريق إنشاء منظمتين مهنيتين مشتركتين؛ (ب) تعزيز أنشطة سلسلة القيمة لحفظ على المانجو ومعالجتها؛ (ج) توفير الوسائل والأدوات اللازمة لدعم الوصول إلى الأسواق؛ (هـ) التنسيق والاتصال ومراقبة تنفيذ المشروع.

من المتوقع إطلاق أنشطة المشروع خلال الأسبوع الأول من نوفمبر 2019.

برنامج منصة إطلاق التصدير

تولي المؤسسة، باعتبارها ذراع تطوير التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أهمية كبيرة لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في دولها الأعضاء في المجالات ذات الصلة بالتجارة من خلال توفير برامج بناء القدرات المتعلقة بالتجارة بالتعاون مع شركاء التنمية ذوي الصلة.

ومن هذا المنظور، يشمل برنامج منصة إطلاق التصدير الذي تم تصميمه بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وبين مكتب تيسير التجارة في كندا، اقتراحًا بمعالجة العوائق الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. يتمثل الأساس المنطقي لمشروع "المعونة من أجل التجارة الشاملة" في تسهيل التغيير نحو بيئة تجارية محسنة وزيادة الصادرات من البلدان النامية، من خلال معالجة العوائق الرئيسية لزيادة فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير في مجموعة مختارة من البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، بدأ البرنامج التجريبي الأول في السنغال في عام 2017 وتم تنفيذه بنجاح. والبرنامج الثاني لصالح بنغلاديش، يبدأ تنفيذه في الربع الأخير من عام 2019.

Export launchpad
SENEGAL
DEVELOPING TRADE OPPORTUNITIES

البرنامج الدولي لدعم بناء القدرات التجارية والوصول إلى السوق في السنغال

منصة إطلاق التصدير في السنغال هي مبادرة مشتركة بين مكتب تيسير التجارة في كندا وبين حكومة كندا، من خلال (Global Affairs Canada)، بالتعاون مع وكالة ترويج الصادرات السنغالية. Train-The-Trainer وCanadian Market access هما مكونان من مكونات البرنامج يهدفان إلى توحيد وتوسيع نطاق خدمات المساعدة على التصدير التي تقدمها مؤسسات دعم التجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصدير في السنغال، وكذلك مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنغالية على الوصول بشكل أفضل إلى السوق الكندية.

وكان الهدف الشامل لبرنامج منصة إطلاق التصدير في السنغال هو: تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الدولية وتزويد وكالة ترويج الصادرات السنغالية بالقدرة على تقديم التدريب التجاري وخدمات الدعم للمصدرين السنغاليين والمصدرين المحتملين. يتمثل هذا الهدف في دعم هذه الشركات لتنمية أنشطتها التصديرية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في السنغال.

وأثبتت دورتان تدريبيتان تم تنظيمهما في عامي 2017 و2018، قدمهما 12 مدربًا معتمدًا، بما في ذلك 5 مدربات، أنها تجربة ممتازة لكل من مجموعة الشركات والمدربين أنفسهم الذين أتيحت لهم الفرصة لتطبيق المعرفة المكتسبة حديثًا في الممارسة. وبالتالي، قدمت دورات تدريبي لـ 17 مؤسسة صغيرة ومتوسطة العاملة في مجال التصدير، بما في ذلك 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تقودها سيدات، في قطاع الأعمال الزراعية، و13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة، منها 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقودها سيدات، في قطاع مستحضرات التجميل.

وفيما يتعلق بمكون الوصول إلى الأسواق، وبعد تنفيذ البرنامج التدريبي السنغالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تم اختيار 20 ممثلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاع الأعمال الزراعية وقطاع مستحضرات التجميل) للإجراء زيارة ميدانية إلى كندا بغرض:

- فهم هيكل وديناميكية السوق الكندية؛
- استطلاع احتياجات المستهلكين،
- تقييم المنتجات المنافسة والأسعار وطرق الترويج؛
- التعامل مع الموزع مباشرة بهدف تأمين صفقات التصدير.

برنامج منصة إطلاق التصدير-بنغلاديش

تجدر الإشارة إلى زيارة معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية لبنغلاديش بتاريخ 9 سبتمبر 2018، حيث أكد رئيس الوزراء على أهمية الدعم الذي ستقدمه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في العديد من المجالات التنموية، لا سيما تطوير قطاع التصدير، والذي يعد العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية في بنغلاديش وخلق فرص العمل.
وفي هذا السياق، عقدت المؤسسة شراكة مع مكتب تيسير التجارة في كندا، لتنفيذ برنامجها لبناء القدرات في دكا مع انطلاق مشروع بعنوان "منصة إطلاق التصدير في بنغلاديش".

وتم تصميم مشروع منصة إطلاق التصدير لمعالجة العوائق الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتمثل الأساس المنطقي لمشروع "المعونة من أجل التجارة الشاملة" في تسهيل التغيير نحو بيئة تجارية محسنة وزيادة الصادرات من البلدان النامية، من خلال معالجة العوائق الرئيسية، لزيادة فوائد مصدري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة مختارة من البلدان النامية.

ويعتزم إطلاق أنشطة المشروع خلال الربع الرابع من عام 2009.

برنامج تنمية صادرات البن الإندونيسي

يعالج برنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتطوير صادرات البن الإندونيسي، في إطار استراتيجيته الجديدة لتقديم حلول التجارة المتكاملة للدول الأعضاء، التحديات المزدوجة التي تواجه صناعة البن الإندونيسي. ضمن نطاق البرنامج، سوف تقدم المؤسسة تمويلًا قيمته 100 مليون دولار أمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في غضون ثلاث سنوات مما من شأنه أن يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ويوفر السيولة لأصحاب المزارع الصغيرة مقابل محاصيلهم.

وفي عام 2017، بدأت المؤسسة العمل عن كثب مع شركائها المحليين لإعداد "خطة العمل الخمسية لتدريب فلاحي البن "، والتي تستند إلى مرحلة التشاور مع أصحاب المصلحة التي أجرتها منظمة غير حكومية محلية متعاقد معها. في إطار هذا البرنامج، بدأت المؤسسة تنفيذ برنامج تدريبي طموح لفلاحي البن، بدءًا من سبتمبر 2018.

وأتاح التدريب، الذي تم تنفيذه على مراحل واستمر خلال النصف الأول من 2019، الفرصة للفلاحين لاكتساب أفضل الممارسات الزراعية في فلاحة البن، بهدف نهائي هو زيادة إنتاج البن. لهذا الغرض، تعاونت المؤسسة مع جمعية SCOPI، وهي منصة البن المستدامة في إندونيسيا، لتطوير برنامج قطري ثلاثي يستخدم أحدث التقنيات لتدريب وتحديث مهارات مدربين رئيسيين يقومون بعد ذلك بنقل مهاراتهم ومعارفهم إلى 2.0 مليون فلاح بن في إندونيسيا.

وقدمت دورات تدريبية في الفلاحة العضوية والممارسات الفلاحية الجيدة إلى 349 من فلاحي البن في ديري وكارو، شمال سومطرة. كان الهدف من هذه الدورات التدريبية تزويد الفلاحين بالأساليب الخاصة بالتصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ وزيادة جودة وكمية إنتاجهم من البن. من المتوقع أن تؤدي نتائج التدريب في نهاية المطاف إلى تحسين سبل عيش الفلاحين وتعزيز صادراتهم من البن إلى العالم. وأن تجعل هذا البرنامج مثالاً ممتازًا على تعزيز دمج دولنا الأعضاء في سلاسل القيمة العالمية.

وتقديراً لجهود الفلاحين في رفع مستوى مهاراتهم، تم تنظيم حفل تخرج في 16 يوليو 2019 في كارو شمال سومطرة بإندونيسيا، حضره فلاحون ومنظمات غير حكومية شريكة وسلطات محلية.

برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرب إفريقيا

برنامج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لغرب إفريقيا هو برنامج متكامل يجمع بين التجارة وتطوير الأعمال وتمويل التجارة وهو مصمم لتعويض فجوة التمويل التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير الوصول إلى التمويل. أوفدت المؤسسة مهمة استكشاف وتقصي الحقائق في غرب إفريقيا في أغسطس 2017 للوصول إلى فهم واضح للأسباب التي تحول دون أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر ما هو متوقع من خطوط التمويل المقدمة للبنوك. خلال بعثة تقصي الحقائق هذه، التقي وفد المؤسسة بأكثر من 20 من أصحاب المصلحة في توغو وبنين وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار لفهم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة بشكل أفضل والطريقة التي يمكن أن تجعل تدخلات المؤسسات مواتية لإضافة المزيد من القيمة. أشارت النتائج الرئيسية للبعثة إلى الحاجة الواضحة (للأعمال التجارية وكذلك التطوير) لتصميم وإطلاق برنامج المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا.

وسيكون للبرنامج تأثير إيجابي على البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. بالنسبة للبنوك، سوف تزيد، من بين أمور أخرى، عروض منتجات التمويل التجاري؛ مع توفير أدوات التدريب وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدء أو تعزيز ممارساتها الخاصة بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للبنوك، سوف تزيد، من بين أمور أخرى، عروض منتجات التمويل التجاري؛ وتوفير أدوات التدريب وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبدء أو تعزيز ممارسات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتمحور المشروع التجريبي في مجموعتين: مجموعة البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتوقع أن ينتج عن تنفيذها موافقة إضافية من البنوك وصرف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليص رفض اقتراح إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم إطلاق البرنامج في 5 سبتمبر 2018 في بوركينا فاسو مع بنك موريس، في إطار تنفيذ مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واكتمل 26 من أصل 50 تشخيص سريع وتم اختيار 9 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أصل 20 مؤسسة مستهدفة للاستفادة من التدريب التقني وخطة تحديث الأعمال. ويجري حاليًا اختيار التشخيصات والشركات الباقية وعددها 24 تشخيصًا و11 شركة.

وحتى 20 سبتمبر 2019، تم تقديم 20 ملفًا لطلب تمويل إلى بنك كوريس الدولي، لدراستها وتمت الموافقة على تمويل خمسة منها.

وفيما يتعلق ببرنامج السنغال الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيقدم كل من كوربي والهيئة العامة للنهوض بريادة المشاريع للنساء والمنظمة الدولية للفرنكوفونية قائمة تضم 500 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تصنيفها. في النهاية، سيتم اختيار 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فحسب لبرنامج السنغال الريادي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين 200 مؤسسة تم اختيارها: يتوقع أن تكون 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم من جميع القطاعات و50 مؤسسة رقمية صغيرة ومتوسطة الحجم و50 شركة ناشئة.

ولضمان توافق المصالح بين الأطراف، سيتم توقيع اتفاقية بين جميع المشاركين الماليين: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والهيئة العامة للنهوض بريادة المشاريع للنساء وكوريس.

وستغطي هذه الاتفاقية (اتفاقية المشروع) أدوار ومسؤوليات والتزامات كل منها. وسوف توقع في نوفمبر 2019.

ويتوقع أن يبدأ المكون المصرفي للبرنامج في نهاية الربع الرابع من 2019.

برنامج تخفيف حدة التكسين الفطري (الأفلاتوكسين) في غامبيا

معلومات أساسية:

للفول السوداني أهمية قصوى بالنسبة لغامبيا. وهي تخصص نحو 45 % من الأراضي الزراعية لإنتاجه. يوظف هذا القطاع نحو 70% من القوى العاملة، وتمثل الصادرات 66% من إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية.

- تعد الأفلاتوكسينات (الأفلاتوكسين) الخطر التجاري الرئيسي. وقد منع الفول السوداني من الوصول إلى الأسواق الممتازة في الاتحاد الأوروبي، حيث تم تحديد القدر المسموح به من الأفلاتوكسين بين 4 و10 أجزاء من كل مليار، في حين ظل معدل الأفلاتوكسين في الفول السوداني 20 جزءً من المليار أو يزيد.
- ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض الأسعار عند التصدير، ولم تعد الأسعار جذابة للمنتجين وانخفضت المشاركة في الزراعة.
- وتقدر الخسائر الاقتصادية السنوية خلال الفترة 2000 -2015 بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي.
- تم تطوير برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين للتصدي لهذه المشكلة. ويتعلق البرنامج بشراء أفلاسيف وهو أحد منتجات المكافحة الحيوية الذي أثبت فعاليته في خفض نسبة الأفلاتوكسين في الفور السوداني.
- وبعد التحقق من خلو الفول السوداني من الأفلاتوكسين، سيتم شراؤه من الفلاحين بزيادة 10 % من السعر المعلن عند بوابة المزرعة، ومعالجته وتصديره إلى الاتحاد الأوروبي بزيادة في السعر لا تقل عن 35 %.
- في هذا السياق، طلبت وزارة المالية والشؤون الاقتصادية دعم المؤسسة لتنفيذ برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للأمن الغذائي والمعالجة والتسويق. وبالتالي، تم تصميم برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين لتحسين نوعية الفول السوداني للتصدير إلى الأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق الدولية.

النتائج المتوقعة من برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين

- تقليل مستويات تلوث الفول السوداني الأفلاتوكسين إلى الصفر وأقل من 10 أجزاء في المليار من أجل تصدير كميات كبيرة وتحقيق عوائد ودخل مرتفع للمنتجين .

المخرجات المتوقعة من برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين

- تقليل مستويات تلوث الأفلاتوكسين إلى الصفر وتحت وأقل من 10 أجزاء في المليار في المناطق المستهدفة.
- زيادة قيمة الصادرات من عائدات الفول السوداني
- تعزيز قدرات الفلاحين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج منتجات عالية الجودة بما يستوفي معايير السوق الدولية ومتطلبات العملاء؛
- تخلص من تلوث الأفلاتوكسين على امتداد سلسلة قيمة الفول السوداني.

!

الإنجازات الرئيسية 2018

قُسِم برنامج التخفيف من آثار الأفلاتوكسين إلى مرحلتين متطابقتين. دخلت المرحلة التجريبية الأولى حيز التنفيذ في 6/28/ 2018 واكتملت في 3/31/ 2019. ويجري حاليًا تنفيذ المرحلة التجريبية الثانية.

بالنسبة لموسم 2019، من أصل 5.300 هكتار تم تحديدها في البداية، سوف ينفذ البرنامج على2300 هكتار فحسب، نظرا لتأخر موسم الأمطار وبعد هطول الأمطار، شهدت البلاد فترات طويلة من جفاف الطقس. لذلك السبب، سوف يستخدم البرنامج ما يعادل 23 طنًا من ألفاسيف SN01 في عام 2019 بدلًا من 50 طنا.

ويوصى بتعديل المساعدة التقنية مع هيئة الأمن الغذائي وحكومة غامبيا وإدراج مادة تعطي الأولوية للفلاحين المسجلين والمزارع المعالجة بألفاسيف في تسلسل شراء الفول السوداني لحملة 2020/2019.

وكذلك، هناك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن استخدامها للتخفيف من تلوث الأفلاتوكسين، بما في ذلك الممارسات الفلاحية الجيدة، واستخدام المدرسة الميدانية للفلاحين، واستخدام الأسمدة، والري، وإدخال الفول السوداني الذي يحتاج لفترة نضج قصيرة. لذلك، بالإضافة إلى استخدام ألفاسيف، فإن برنامج التخفيف من مادة الأفلاتوكسين هو برنامج تطوير زراعي يتطلب تدخلات مشتركة أو تنوع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع العام والخاص.

الخطة الرئيسية للابتكار في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

وفي ظل التغير المستمر للمشهد الحالي للمنتجات التكنولوجية ونماذج الأعمال وسلاسل القيمة، يعد الابتكار مفتاحًا لوضع أي شركة واستدامتها ونموها الاقتصادي. شهد عام 2018 إنشاء الآلية وبدء حالة تجريبية أُطلقت في نهاية الربع الثالث من عام 2018. تم اختيار "كيف يمكنك جعل مكاتب المؤسسة الدولية الإسلامية أكثر ملاءمة للبيئة" شعارًا للتجربة. اكتملت التجربة بنجاح ونُفذت الأفكار الفائزة في النصف الأول من عام 2019.

وفي عام 2019، ركز فريق الابتكار على تنفيذ حملة مكثفة على ثقافة الابتكار للمؤسسة لأن الثقافة هي عصب الابتكار. إضافة إلى ذلك، عمل الفريق على تقديم عملية محسّنة تستند إلى الحالة التجريبية وتطوير وبدء موسم الابتكار الرسمي الأول وتطوير منتجات التمويل التجاري الإسلامي الجديدة.

لقد أصبح الابتكار في الخدمات المالية توجهًا عالميًا للصناعة ومضمارًا جديدًا للمنافسة بين البنوك لذلك، وسوف تخصص المؤسسة موارد في السنوات الثلاث المقبلة لتطوير حلول جديدة واعتماد حلول تكنولوجيا الخدمات المالية الحالية، من أجل تثبيت أركانها بوصفها رائدة للابتكار في حلول تمويل التجارة الإسلامية.